

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع
الإثنين 06 جوان 2016

فيما ستكون معاهد جديدة لمنح ليسانس مهنية ترقية 10 مدارس تحضيرية إلى مصاف مدارس عليا



كما تشير هذه القوانين — يضيف الوزير — إلى أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها وذلك بغرض التصدي لعدد من الموافق والسلوكيات السلبية التي يعرفها الحرم الجامعي بين الحين والآخر، كالسرقاات العلمية التي أعد القطاع بشأنها نصا تنظيميا لتحديد كفاءات معالجتها. وفي موضوع مفاير، يتعلق بمعادلة الشهادات الأجنبية بنظيراتها الجزائرية فقد ذكر حجار بـ«تخفيف محتوى الملف المطلوب»، مشيرا إلى أنه يتم حاليا إعداد مشروع مرسوم تنفيذي في هذا الشأن. وسيتم ترقية 10 مدارس تحضيرية إلى مصاف مدارس عليا وكذا ترقية ثلاث ملحقات إلى مراكز جامعية، وأوضح حجار أن «الشبكة الجامعية ستعرف توسعا مع الدخول الجامعي 2016-2017 وذلك بترقية 10 مدارس تحضيرية إلى مصاف مدارس عليا»، بدون أن يذكر هذه المدارس. كما سيتم — يضيف الوزير — «ترقية كل من الملحقة الجامعية ببريقة (باتنة) ومغنية (تلمسان) وأفلو (الغواط) إلى مصاف مراكز جامعية، فضلا عن تعزيز شبكة معاهد العلوم والتكنولوجيات التطبيقية بفتح 4 نقاط تكوين جديدة في جامعات وهران (1) والبليدة (1) وقسنطينة (1) وتلمسان. وتضمن هذه المعاهد تكويننا في الطور الأول يتم تصميمه بالشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي، ليتوج حصرا بليسانس مهنية ذات تشغيلية عالية تتيح لحاملها فرصا كبيرة للاندماج السريع في الوسط المهني. ■ ليلي. ك

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الطاهر حجار، «عزم الحكومة على تنظيم حقل التكوين العالي الخاص وضبطه» واصفا «ذلك بـ«الأمر الملح والعاجل»». وأوضح حجار خلال الندوة الوطنية للجامعات أن «الحكومة أقرت تشكيل لجنة وزارية مشتركة مكلفة بإعداد تشخيص للوضع الحالية للكائنات القائمة التي تضمن تكويننا عاليا دون الحصول على ترخيص من الجهة المخولة قانونا ودعوتها للالتزام بدفتر الشروط ومطابقة أعمالها مع أحكامه لتفادي حظر نشاطاتها». وفي ذات الشأن، أبرز الوزير أنه تمت «مراجعة دفتر الشروط المتعلق بإنشاء مؤسسات خاصة للتكوين العالي من أجل مراجعة بعض الأحكام وتدقيق مضامينها، فضلا عن تنصيب لجنة وزارية لفحص ودراسة الملفات المتعلقة بطلبات الترخيص لإنشاء مؤسسات خاصة للتكوين العالي» ويخصوص إعادة النظر في القوانين الأساسية لمؤسسات التعليم العالي، أبرز السيد حجار أن الحكومة صادقت على القانون الأساسي النموذجي الجديد للمدارس العليا، مشيرا إلى أن هذا القانون لا يقتصر على المدارس العليا التابعة للقطاع بل يتعدى ذلك إلى المدارس العليا التابعة لقطاعات وزارية أخرى وتستفيد من الوصاية البيداغوجية للتعليم العالي والبحث العلمي. وفيما يتعلق بمشروع القانون الأساسي النموذجي الجديد للجامعة، أكد الوزير أن «إعداده بلغ مراحل متقدمة وينتظر بعد اعتماده من طرف الهيئات المخولة بالقطاع إيداعه لدى الأمانة العامة للحكومة قبل عرضه على اجتماع قادم للحكومة». وفي هذا الصدد، أبرز أن الهياكل التنظيمية التي ستبثق عن هذه القوانين الأساسية، تعنى بضمان الجودة في التعليم وإنشاء علاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي.

«الدولة ماضية في الرفع من مستوى التحصيل العلمي»

■ المقاعد البيداغوجية مضمونة لكل الناجحين في البكالوريا

أكد بلقاسم سلاطنية، رئيس جامعة «محمد خيضر» بسكرة في حوار خص به «صوت الأحرار» أن الدولة ماضية في الرفع من مستوى التحصيل العلمي، بما يتماشى مع استراتيجية رئيس الجمهورية الرامية إلى رفع مستوى التعليم العالي والرقى بأداء الجامعات الجزائرية إلى مراتب نظيراتها في الدول المتقدمة، لافتا إلى أن الوصاية وعلى رأسها الوزير الطاهر حجار تفتح باستمرار على عقد لقاءات تجمع المحيط الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي.

■ حاوره: نورالدين العابد

المشاريع التي يجري إنجازها
لمعالجة طلبات السكن المخصصة
للأساتذة؟

● بخصوص السكن فإن السيد الوالي وبعد لقائه مع الأسرة الجامعية ممثلة في مسؤولي الجامعة، تم الاتفاق على منح كل الصيغ السكنية للأساتذة، والشئ الذي تم مع ديوان الترقية والتسيير العقاري «الأبيجي» والسلطات المحلية، سمح بفتح كل الصيغ السكنية للأساتذة ولدينا 200 سكن في طور الإنجاز، 50 منها في شقة و70 في المدينة الجديدة، بمحطات طريق باتنة انطلقت بها الأشغال بصفة نهائية وتسير بوتيرة جيدة وعلى أحسن حال، كذلك 10000 مقعد بيداغوجي و6000 سرير و مطعم جامعي و رئاسة جامعة و مسبح و ملعب لمعهد النشاطات الرياضية في شقة، وقد انطلقت الأشغال بتلك المشاريع. كما أن هناك متابعة دورية في كل أسبوع من طرف والي الولاية الذي أشكره شخصيا على كل مجهودات التي يبذلها من أجل الأسرة الجامعية، وأقول أن كل مشاكل الجامعة محل اهتمام مسؤولي الولاية والسيد الأمين العام للولاية أيضا مشكور لتنقله مع مدير السكن والأشغال العمومية إلى الجامعة والإشراف على إجتماع بخصوص مشاريع الجامعة، وقد التزم بأن جزء من هذه المشاريع ستسلم في سبتمبر القادم، وأخرى في جاني 2017، ونحن في الوقت الحالي نعمل على افتتاح السنة الجامعية بما هو متوفر في الجامعة من مقاعد بيداغوجية، وأصر وأقنيتي أن نتمكن من أداء الواجب على أكمل وجه باستقبال الطلبة الجدد، متمنيا التفوق لطلبة شهادة البكالوريا، وأطمئن بأن كل من تحصل على شهادة البكالوريا فإن مقعده البيداغوجي مضمون وهذا هدفنا وهدف الوصاية التي يرأسها الطاهر حجار وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

■ ما تقيمكم للسنة الجامعية
موسم 2016/2015 ببسكرة ؟

● طبعاً هناك الكثير من النشاط الذي ميز السنة الجامعية 2016/2015 مقارنة بالسنة الفارطة، وأقول بأن اللقاء المزمع تنظيمه يوم 5 جوان القادم بمشاركة الفاعلين في عدة قطاعات سيسمح دون شك بتقريب مخابر البحث من رجال الأعمال، حتى يتمكن هؤلاء المستثمرون من الاقتراب أكثر من الجامعة والاستفادة من كفاءاتها العلمية، وأن جامعة محمد خيضر لديها مخابر تعمل في إطار إجراء دراسات علمية و بحوث ميدانية، للزيادة في الإنتاج الإنتاجية في كل القطاعات، وأن هذا الدور المنوط بالجامعة كفيلاً لمعالجة مختلف المشاكل المستعصية، فضلاً عن تكبير الطلبة والدارسين من إجراء دراسات ميدانية.

وأكشف لقراء «صوت الأحرار» ومن خلال هذا المنبر أننا اتفقنا مع والي الولاية محمد حميدو على عقد لقاء يجمع مخابر البحث الجامعي ومختلف الشركاء، للتعريف بمنتج تلك المخابر وما يمكن أن تقوم به الجامعة في مجال خدمة المحيط الاقتصادي والاجتماعي وأن الأمل كبير في نجاح هذا اللقاء، لأن هناك نتائج كثيرة أنتجت بمخابر البحث، لكن مع الأسف بقيت على المستوى النظري، وبالتالي قررنا بجمعية الوالي عقد هذا اللقاء لتوضيح و توير كل المستثمرين وكل التعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين في الولاية بما تنتجه الجامعة، حتى تعم الفائدة من إنتاجات هذه الجامعة.

■ كيف تضررون تراجع حدة
الاحتجاجات خلال السنة
الجامعية المنتهية، سواء من جانب
العمال والموظفين أو
الطلبة، مقارنة بسنوات خلت؟

يرجع السبب ببساطة إلى الهدوء التام الذي يسود الجامعة، حيث لم نسجل ولا احتجاج واحد خاصة في المجال البيداغوجي، ما عدا الاحتجاجات المتعلقة بالنقل والإطعام في بعض الإقامات الجامعية التي لم تؤثر على السير الحسن للدراسة، وحققنا مزيد من حصة خلال السداسي الثاني وميلتها في السداسي الأول، بحيث أن مجموع السداسيين فاق الـ 28 حصة بالسبب الوحيد أقول هو الأبواب المفتوحة للحوار مع كل الشركاء الاجتماعيين، سواء التنظيمات الطلابية، اللقاءات الدورية التي يقوم بها نائب رئيس الجامعة المكلف بالدراسات البيداغوجية، كذلك لنا لقاءات مع الشركاء الاجتماعيين، نقليات الأساتذة أو نقابة العمال، وتنظيم لقاءات دورية كل 3 إلى 4 أشهر وكل المشاكل التي يمكن أن تعرقل السير الحسن للدراسة تطرح على طاولة الحوار، وهو ما مكنتنا من إيصال هذه السنة الجامعية إلى إجراء كل الامتحانات بدون أي إشكال، ونحن بصدد التحضير لمناقشة مذكرات الماجستير والدكتوراه لنهاية هذه السنة، و نأمل أن تتم هذه العملية البيداغوجية و العلمية لهذه السنة قبل جويلية و يكون الطلبة على علم من ينتقل و من يعيد، بمعنى كل العمليات البيداغوجية ستفعل قبل جويلية على أن يكون شهر سبتمبر موعد فتح السنة الجامعية مباشرة، هذا هدفنا لهذه السنة على أن تتم كل العمليات البيداغوجية في ختام هذه السنة الجامعية.

■ هل يمكن لكم أن تكشفوا لنا عن

■ طلبية مواظنو بسكرة يطالبون
بفتح كلية للطب، ماذا تقولون لهم
في هذا الشأن؟

● بخصوص فتح كلية للطب بجامعة بسكرة، هذا مطلب المجتمع، لكن الأمر لا يتعلق بالجامعة وحدها وإنما بالنطاق الصحي أيضا، فالمسألة ذات صلة بوزير التعليم العالي والصحة وإصلاح المستشفيات، فلابد من توفير مستشفى جامعي أولا لإجراء تجارب لطلبة الطب، بمعنى فتح فرع للطب، أما بالنسبة لجامعة بسكرة تتوفر كل التخصصات المجالات، سواء العلوم التكنولوجية، أو العلوم الدقيقة والعلوم الطبيعية والحياة، والعلوم الإنسانية و الاجتماعية والعلوم السياسية، وكل التخصصات الأخرى مفتوحة، ما عدا فرع الطب، وفي الوقت الحالي وما دام لا يوجد مستشفى جامعي لا يمكن الحديث عن فتح تخصص طب بجامعة محمد خيضر، لأن الأمر يتعلق بتوزيع جغرافي لكليات الطب على المستوى الوطني، و مثل تلك القرار يؤخذ بطبيعة الحال بالتنسيق بين الوزارتين المعتمتين، وهما وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الصحة وإصلاح المستشفيات، فنتي أن يفتح هذا القسم وكلية بجامعة بسكرة، لكن الأمر يتجاوز القائمين على قطاع التعليم العالي ببسكرة، وإثني مستعد لتوفير المناخ المناسب للمساعدة وتقديم كل التسهيلات التي تسمح بتحقيق حلم أهل عاصمة الزيبان، لكن الأمر ليس بالهين ويتجاوز صلاحيات رئيس الجامعة بطبيعة الحال.

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الحكومة عازمة على تنظيم التكوين العالي الخاص وضبطه



الطاهر حجار

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي السيد الطاهر حجار عزم الحكومة على تنظيم حقل التكوين العالي الخاص وضبطه «وإصفا ذلك بالأمر الملح والعاجل، وأوضح السيد حجار خلال الندوة الوطنية للجامعات» أن الحكومة أقرت تشكيل لجنة وزارية مشتركة مكلفة بإعداد تشخيص للوضع الحالية للكيانات القائمة التي تضمن تكويننا عاليا دون الحصول على ترخيص من الجهة المخولة قانونا ودعوتها للالتزام بدفتر الشروط ومطابقة أعمالها مع أحكامه لتفادي حظر نشاطاتها»، وفي ذات الشأن أبرز الوزير أنه تمت «مراجعة» دفتر الشروط المتعلق بإنشاء مؤسسات خاصة للتكوين العالي من أجل مراجعة بعض الأحكام وتدقيق مضامينها فضلا عن تنصيب لجنة وزارية لفحص ودراسة الملفات المتعلقة بطلبات الترخيص لإنشاء مؤسسات خاصة للتكوين العالي، وبخصوص إعادة النظر في القوانين الأساسية لمؤسسات التعليم العالي أبرز السيد حجار أن الحكومة صادقت على القانون الأساسي النموذجي

الجديد للمدارس العليا مشيرا إلى أن هذا القانون لا يقتصر على المدارس العليا التابعة للقطاع بل يتعدى ذلك إلى المدارس العليا التابعة لقطاعات وزارية أخرى وتستفيد من الوصاية البيداغوجية للتعليم العالي والبحث العلمي، وفيما يتعلق بمشروع القانون الأساسي النموذجي الجديد للجامعة أكد الوزير «أن أعداده يبلغ مراحل متقدمة ومنتظر بعد اعتماد من طرف الهيئات المخولة بالقطاع إيداعه لدى الأمانة العامة للحكومة قبل عرضه على اجتماع قادم للحكومة».

وزير التعليم العالي و البحث العلمي الطاهر حجار:

استلام 100 ألف مقعد بيداغوجي جديد في الدخول الجامعي المقبل

منذ المرحلة ما قبل الجامعية». وفي هذا الشأن أشار الوزير إلى أن القطاع «تخلى عن النسخة الورقية الخاصة بالمنشور الوزاري الضابط لعملية التسجيل الأولي والتوجيه وكذا دليل الطالب والاقتصار على النسخة الإلكترونية التي تم إخراجها بشكل جاذب وتفاعلي بما يسهل على الطالب تصفحها واستيعاب مضامينها وتحميلها من مواقع الواب المخصصة لذلك».

ترقية 10 مدارس تحضيرية إلى مصاف مدارس عليا

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي السيد الطاهر حجار أنه سيتم ترقية 10 مدارس تحضيرية إلى مصاف مدارس عليا وكذا ترقية ثلاث ملحقات إلى مراكز جامعية، وأوضح السيد حجار خلال الندوة الوطنية للجامعات أن «الشبكة الجامعية ستعرف توسعا مع الدخول الجامعي 2016-2017 وذلك بترقية 10 مدارس تحضيرية إلى مصاف مدارس عليا» بدون أن يذكر هذه المدارس، كما سيتم «ترقية كل من الملحقة الجامعية ببركة نباتنة ومغنية (تلمسان) وأفلو (الأغواط) إلى مصاف مراكز جامعية فضلا عن تعزيز شبكة معاهد العلوم والتكنولوجيات التطبيقية بفتح 4 نقاط تكوين جديدة في جامعات وهران (1) والبلدية (1) وقسنطينة (1) وتلمسان.

كشف وزير التعليم العالي و البحث العلمي السيد الطاهر حجار بالجزائر العاصمة عن إمكانية استلام 100.000 مقعد بيداغوجي جديد خلال الدخول الجامعي 2016-2017. و أوضح السيد حجار خلال افتتاحه للندوة الوطنية للجامعات أنه «من المنتظر استلام 100.000 مقعد بيداغوجي جديد خلال الدخول الجامعي المقبل لترتفع بذلك قدرات الاستقبال الإجمالية للشبكة الجامعية إلى ما يقارب 1.400.000 مقعد بيداغوجي». كما أبرز الوزير إمكانية «استلام أيضا ما يزيد عن 55.000 سرير جديد وهو الأمر الذي سيسمح بتوفير أكثر من 700.000 سرير». وهدف تعزيز قدرات التأطير البيداغوجي، يضيف الوزير، فقد «خصص القطاع ما يزيد عن 5400 منصب مالي جديد لتوظيف أساتذة باحثين جدد». وفيما يتعلق بنظام توجيه الطلبة الجدد أكد السيد حجار أن هذا النظام «سيعرف بدءا من هذه السنة الخطوات الأولى في سيرورة إصلاحه وتطويره وذلك من خلال تقليص عدد الرغبات في البطاقات الإلكترونية المخصصة لهذا الغرض من عشرة إلى ست رغبات بهدف تركيز الطالب على الضروع والتخصصات التي يرغب فيها فعلا». وذكر في هذا الصدد بأن «غاية القطاع تتمثل في إرساء نظام التوجيه يرتكز على معايير علمية ثابتة ومعلومة يجعل كل راغب في الالتحاق بهذا الفرع أو ذاك على علم مسبق

باتنة

ترقية ملحقة بركة الجامعية انطلاقا من الموسم المقبل إلى مركز جامعي

2017 حوالي 1000 طالب جديد مضيفا بأن عدد الطلبة وصل بملحقة بركة السنة الجارية إلى حوالي 2000 طالب مسجلين في اللغة العربية و آدابها واللغة الفرنسية والاقتصاد، كما ستتعزيز التخصصات التي يتم تدريسها حاليا بهذا المرفق التابع حاليا لجامعة باتنة أ بتخصص جديد هو اللغة الانجليزية فيما يبقى طموح طاقمها الإداري متمثلا في فتح تخصصات علمية وتكنولوجية وفقا لنفس المسؤول.

ستصبح ملحقة بركة الجامعية بولاية باتنة انطلاقا من الموسم الجامعي المقبل مركزا جامعيًا، وقد أكد مدير جامعة باتنة 2 الدكتور عبد السلام ضيف بأن ملحقة بركة تم ترقية مؤخرًا إلى مركز جامعي في انتظار استكمال الإجراءات الإدارية وبالتالي صدور المرسوم في الجريدة الرسمية، من جهته أوضح مدير الملحقة الدكتور الشريف ميهوبي بأن المرفق سيستقبل الموسم الجامعي 2016-



سفيرة كندا تشيد بمستوى الطلبة الجزائريين

استقبل وزير الثقافة عز الدين ميهوبي بالجزائر العاصمة سفيرة كندا بالجزائر إزابيل روي، حسب

ما جاء في بيان لوزارة الثقافة، وأشادت السفيرة خلال هذا اللقاء بـ"المستوى الثقافي والعلمي" للجامعيين والباحثين الجزائريين المقيمين بكندا - خاصة في مدينة مونتريال - ومشاركتهم في "الفعّل الثنائي" بين البلدين، وذكر من جهته وزير الثقافة بـ"عمق العلاقات" بين الجزائر وكندا واستعداد قطاعه لإثراء التعاون الثقافي الثنائي، كما تطرق الطرفان إلى ضرورة تكثيف التبادل الثقافي في مجالات الفن والمسرح والسينما ومشاركة الفنانين والمثقفين الجزائريين والكنديين في مختلف المهرجانات التي تقام في كلا البلدين.

تعد الأولى من نوعها على المستوى الوطني 7 بلديات تعقد اتفاقية شراكة مع جامعة مولود معمري



وزو، ويؤكد أن هذه الاتفاقية التي ينص عليها قانون البلدية الجديد من المنتظر أن تحقق الكثير لصالح التنمية المحلية بفضل تكثيف جهودها وتوحيدها، وهنا استدل بالقول المعروف "الوحيد دائما محقور". من جهتهم رؤساء البلديات المعنية خلال تدخلاتهم بمناسبة عقد هذه الاتفاقية، أعبوا جميعا عن تفاؤلهم بهذه المبادرة الجيدة التي ستعمل على رفع الغبن على بلدياته، والدفع بالتنمية المحلية على مستواها إلى الأمام بعد خلق ديناميكية محلية، وخلق نشاطات ومناصب عمل لفائدة شباب المنطقة البطال وغيرها من الإيجابيات الأخرى المنتظرة. ولقد اغتم رئيس بلدية صوامع الفرصة لدعوة رؤساء البلديات الذين تجمعهم هذه الاتفاقية إلى التعاون وتكثيف الجهود لتجسيد المنطقة الصناعية المسجلة بمنطقة صوامع منذ مدة وطيلة والتي لم تعرف أشغالها انطلاقة بعد بسبب المعارضة الكبيرة التي طالما كانت حجر عثرة أمام هذا المشروع الذي من شأنه العودة بالكثير من الفائدة سواء على سكان المنطقة أو مختلف المناطق الأخرى المجاورة.

● شهد المجلس الشعبي الولائي بتييزي وزو، بحر الأسبوع عقد اتفاقية بين 7 بلديات من شرق الولاية، بالشراكة مع جامعة مولود معمري، وبالتعاون مع القائمين على المجلس الشعبي الولائي لغرض تطوير التنمية المحلية والدفع بها إلى الأمام، وتحسين الظروف المعيشية والاجتماعية لسكان هذه البلديات، ورفع التحدي أمام مجمل الصعاب والعراقيل التي يواجهها القائمون على مجالس البلديات.

تتمثل البلديات الموقعة على هذه الاتفاقية التي تعد الأولى من نوعها على المستوى الوطني والتي كانت تحت شعار "ايلا نتمورث" بمعنى "ثروة البلاد" في كل من بلدية بوزقان، اعكوران، ايلولة اومالو، ايجر، بن زيكي، ايفيغاء، وكذا بلدية صوامع، كما أكده محمد عشير، رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية بالمجلس الشعبي الولائي بمناسبة عقد هذه الاتفاقية، فإن عملية اختيار هذه البلديات جاءت بناء على موقعها الجغرافي، قبل أن يعرب عن أمله في تعميم هذه العمليات على باقي البلديات الأخرى التابعة لتييزي

حسب بيان التوظيف العمومي

رتب جديدة لخريجي الجامعة بشهادة ليسانس "أل.أم.دي"

لمصالح سلال ومنها المسجلة بتاريخ 24 ماي بعض الاقتراحات الخاصة بإثراء مشروع التعديل، منها رفع تصنيف رتب المتصرف الإداري إلى 13 بدلا من 12 وجعل التوظيف في هذه الرتبة مقسما بين حاملي شهادة ليسانس كلاسيك وماستر مع وضع معايير للتمييز بين حاملي الشهاداتتين، وقد علم أن هذه التعديلات خاصة بترتيب حاملي الشهادات الجامعية الحاصلين على 3 سنوات دراسة جامعية إضافة إلى شهادة البكالوريا، والذين يتم وضعهم في الرتبة رقم 11 بدلا من 10 في السلم الإداري الجديد، وهم خريجو النظام الجديد بشهادة ليسانس "أل.أم.دي".

وجاء المشروع الذي تعكف الحكومة على دراسته بالتشاور مع مختلف القطاعات الوزارية والهيئات الفاعلة، كما جاء لتمكين حاملي الشهادات العلمية والتقنية والرياضية في النظام الجامعي الجديد "أل.أم.دي" من افتكاك فرص للتوظيف، الذين بقيت مؤهلاتهم الجامعية قبيل هذا المشروع غير معدلة وغير معترف بها في التوظيف العمومي، إذ سيكون مشروع قانون التعديل هذا بمثابة المتنفس الوحيد للآلاف من الطلبة وخريجي الجامعة الجزائرية وفق النظام الجديد.

زكية حفصة

أوضحت أمس، المديرية العامة للتوظيف العمومية والإصلاح الإداري، بتفويض من الوزير الأول إلى بعض هيئاتها جهويا ومحليا، بتعليمية رقم 16/1504 بعث بها البرلمان لخير بن خلاف، والتي تضمنت قوانين ورتب جديدة لخريجي الجامعة بنظام "أل.أم.دي". حيث أكد المدير العام للتوظيف العمومية، أن هذه التعديلات التي تعكف الحكومة على دراستها وبالرغم من كل الاستفسارات والأسئلة التي طرحتها إلا أنها جاءت لتكريس المرسوم الرئاسي رقم 266/14 المؤرخ في 28 سبتمبر من سنة 2014 المتمم والمعدل للمرسوم الرئاسي رقم 04/304 المؤرخ في 29 سبتمبر من 2007 الخاص بقوانين وتصنيفات الوظيفة العمومية في الجزائر.

وجاءت التعليمية ردا على بعض انشغالات نواب البرلمان، منها ما رفع لمصالح الوزير الأول ومنها ما وصل المدير العام للتوظيف العمومية خلال الأيام القليلة الماضية، حيث تضمنت هذه الانشغالات تحفظات بخصوص عملية استحداث رتب جديدة بين الرتب الإدارية الموجودة في السلم الإداري، معتبرة أن هذا الاستحداث يمكنه أن يؤثر سلبا على عمليات ترقية الموظفين المتواجدين بالسلم الإداري قبيل هذا التعديل. وتضمنت المراسلات التي رفعت

الوظيفة العمومي يُبرق تعليمة لتسوية الملف

رتب جديدة معادلة لحاملي ليسانس «أل أم دي»

أوضحت أمس المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، بتفويض من الوزير الأول إلى بعض هيئاتها جهويا ومحليا، بتعليمة رقم 16/1504 تحوز الوسط على نسخة منها بعث بها البرلمان لخضر بن خلاف، والتي تضمنت قوانين ورتب جديدة لخريجي الجامعة بنظام «أل أم دي» أين عتوت التعليمة «بمشروع المرسوم المتضمن تعديل المرسوم التنفيذي رقم 08-04 المؤرخ في جانفي 2008، والمتضمن للقانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك المشتركة في المؤسسات والإدارات العمومية الجزائرية».

على شهادة البكالوريا، والذين يتم وضعهم في الرتبة رقم 11 بدلا من 10 في السلم الإداري الجديد، وهم خريجو النظام الجديد بشهادة ليسانس «أل أم دي»، كما تأكد أن المشروع الذي تمكف الحكومة على دراسته جاء بالتنسيق والتشاور مع مختلف القطاعات الوزارية و الهيئات الفاعلة لتوسيع النقاش وتعميم المنفعة على أكبر قدر ممكن من القطاعات. كما جاء في هذا النقاش أيضا برتب جديدة تتوسط الرتب الإدارية القديمة، لتمكين حاملي الشهادات العلمية والتقنية والرياضية في النظام الجامعي الجديد «أل أم دي» من افتكاك فرص للتوظيف، الذين بقيت مؤهلاتهم الجامعية قبيل هذا المشروع غير معدلة وغير معترف بها في الوظيفة العمومي، إذ سيكون مشروع قانون التعديل هذا بمثابة المتفلس الوحيد للألاف من الطلبة وخريجي الجامعة الجزائرية وفق النظام الجديد.



على دراستها وبالرغم من كل الاستفسارات والأسئلة التي طرحتها إلا أنها جاءت لتكريس المرسوم الرئاسي رقم 14/266 المؤرخ في 28 سبتمبر من سنة 2014 المتمم والمعدل للمرسوم الرئاسي رقم 04/304 المؤرخ في 29 سبتمبر من 2007 الخاص بقوانين وتصنيفات الوظيفة العمومية في الجزائر. وقد علم أن هذه التعديلات خاصة بترتيب حاملي الشهادات الجامعية الحاصلين على 3 سنوات دراسة جامعية إضافة

معايير للتمييز بين حاملي الشهادات. واقترحت هذه المراسلات عملية ترقية صنف التقنيين السامين الحاملين لشهادة تقني سامي في أي تخصص من الرتبة 10 إلى الرتبة 11 لتتماشى مع التعديل الجديد للتصنيفات ورتب الوظيفة العمومية الجاري عليه العمل حاليا، من خلال ما أضافت به هذه التعليمة تعليمة حيث أكد المدير العام للوظيفة العمومية، أن هذه التعديلات التي تمكف الحكومة

ياسمين دبوؤ حديد

حيث جاءت التعليمة ردا على بعض انشغالات نواب البرلمان، منها ما رفع لمصالح الوزير الأول ومنها ما وصل المدير العام للوظيفة العمومية خلال الأيام القليلة الماضية، حيث تضمنت هذه الانشغالات تحفظات بخصوص عملية استحداث رتب جديدة بين الرتب الإدارية الموجودة في السلم الإداري، معتبرة أن هذا الاستحداث يمكنه أن يؤثر سلبا على عمليات ترقية الموظفين المتواجدين بالسلم الإداري قبيل هذا التعديل.

وتضمنت المراسلات التي رفعت لمصالح سلال ومنها المسجلة بتاريخ 24 ماي بعض الاقتراحات الخاصة بإثراء مشروع التعديل، منها على وجه الخصوص رفع تصنيف رتب المتصرف الإداري إلى 13 بدلا من 12 وجعل التوظيف في هذه الرتبة مقسما بين حاملي شهادة الليسانس الكلاسيك والماستر مع وضع

المركز الجامعي بتيبازة الموسم المقبل

معهد للعلوم والتكنولوجيا وأربعة آلاف مقعد بيداغوجي

100 أستاذ تم توظيفهم الموسم الجاري في أكبر عملية توظيف ينظمها المركز. و أبرز الدكتور رابع فوضيل رئيس المركز أن الطلبة الذين يزاولن دراستهم بالمركز الجامعي يحضون بتأطير نوعي حيث يحوز 40 أستاذا على رتبة «الأستاذية» ولا يتجاوز معدل أعمار 50 من الأساتذة الـ 35 سنة، و يأتي حفل الإختتام بتويجا لمسار دراسي سنوي كلل بحصول بعض الطلبة على نتائج مبهرة في التحصيل العلمي حيث تم تكريم الطلبة الأوائل من كل تخصص إلى جانب تكريم الأساتذة الحاصلين على شهادة الدكتوراه مؤخرًا.

خلال الموسم الدراسي المنقضي بخمس مخابر بحث علمي تتمثل في «تتممية وإقتصاد» و«الجغرافيا و التبادل الدولي» لفائدة معهد العلوم الاقتصادية و التسيير و مخبر «المؤسسات الدستورية» بمعهد الحقوق و كذا «تعليمات اللغة» (معهد اللغة و الادب العربي) و «دراسات الشخصية و التنمية و الثقافة» (معهد علوم الاجتماع). للإشارة فقد شهد المركز الجامعي مرسلني عبد الله تطور في عدد الطلبة المسجلين منذ إفتتاحه سنة 2012 حيث قفز الرقم من 1,500 إلى 7,113 طالبا يؤطروهم 203 أستاذا منهم

أن الندوة الجهوية قد وافقت على إفتتاح المعهد الذي سيدعم المعاهد الأخرى البالغ عددها أربع معاهد منذ إفتتاح المركز الجامعي سنة 2012 مشيرا إلى العمل على الإرتقاء بالمركز الجامعي إلى مصف الجامعات تدريجيا و أشار الدكتور فوضيل إلى أن مديرية التجهيزات العمومية المكلفة بالنجاز الهياكل إلتزمت بتسليم المقاعد البيداغوجية قبيل الدخول الجامعي المقبل مبرزا حرص و دعم والي الولاية عبد القادر قاضي لقطاع التعليم العالي بالولاية، من جهة أخرى كشف المسؤول عن تدعيم المركز

سيتدعم المركز الجامعي بولاية تيبازة الموسم القادم (2016-2017) بـ 4,000 مقعد بيداغوجي إضافي ما سيسمح بإفتتاح معهد جديد للعلوم والتكنولوجيا حسب ما أعلن عنه اليوم الأحد رئيس المركز. و قال الدكتور رابع فوضيل في تصريح على هامش حفل إختتام السنة الجامعية 2015-2016 المنظم اليوم أن مصالحه تتوقع إستيلاء 4,000 مقعد بيداغوجي خلال الموسم القادم سيخصص 1,500 نها لإحتضان طلبة معهد العلوم و التكنولوجيا الذي سيرى النور هو الآخر لأول مرة و أضاف المسؤول

طالبوا بالاسراع في تسليم
سكناتهم التساهمية

أساتذة بجامعة المدينة في وقفة احتجاجية

نظم أمس أساتذة جامعة يحيى فارس بالمدينة، وقفة احتجاجية أمام مقر ولاية المدينة، على خلفية ما أسموه بالتماطل الحاصل في تسريع وتيرة الأشغال المتعلقة بسكناتهم التساهمية، وللمطالبة بتمكينهم من استلامها، حيث كانوا في وقت سابق قد طالبوا في لقاء مع رئيس ديوان والي ولاية المدينة بتحديد تاريخ استلام حصة 48 سكنا بحي زرواق و24 سكنا ببلدية وزرة. ولكن جواب الإدارة كان أنه لا يمكن ذلك إلا بعد اكتمال الانجاز كله، دون أن يحدد تاريخ لذلك ولو بتاريخ تقديري يقول المحتجون، وأنه يستحيل توزيع حصة 48 سكنا والأشغال جارية في 12 سكنا المتبقية، مما يعني - حسبهم - أن الاستلام النهائي للسكنات لا يمكن أن يكون قبل سنة.

في حين يقولون أن حصة 46 سكنا المتبقية بوزرة لم يتم توفير الغلاف المالي اللازم من الوزارة لإكمالها، لذلك، يقول المحتجون - أنهم قرروا تنظيم هذه الوقفة الاحتجاجية لاجبار السلطات على تحديد تاريخ لتسليم هذه السكنات.

طالب يحاول رمي زميلته من الطابق الخامس بجامعة سطيف 2

الحماية المدنية. وقد سبب الحادث حالة من الهلع لدى الحضور، خاصة أن الطالبة نجت من الموت بأعجوبة بعد تدخل إحدى الموظفين لإنقاذها. رمزي تيوري

والاجتماعية بجامعة محمد الأمين دباغين سطيف 2، إثر مناوشات حدثت بينهما وقد أصيب المعني بحالة انهيار عصبي تطلبت نقله على جناح السرعة من طرف أعوان

حاول صبيحة أمس طالب جامعي يدعى (ب.س) يدرس بقسم الأدب العربي، رمي زميلته الطالبة يقسم علم الاجتماع من الطابق الخامس، لكلية العلوم الإنسانية

إكراما لريشته التي استقطبت فضول الشغوفين بصهيل الألوان محمد خدة يعود إلى مستغانم في ذكرى رحيله الـ 25



« عاد أسس الفنان التشكيلي المتفرد محمد خدة إلى مستغانم في ذكرى رحيله الخامسة والعشرين، من خلال وقفات تخليدية تشكيلية وأكاديمية بادرت بها الوكالة الجزائرية للإشعاع الثقافي ومديرية الثقافة. وشمل عددا من التظاهرات، على غرار اليوم الدراسي بالمكتبة الجامعية المركزية، والمعرض التشكيلي الذي استضافه «ولد عبد الرحمان كافي».

اعتبرت هذه الالتفاتة فرصة للخوض في أعمال خدة، من خلال اليوم الدراسي الذي نظم من قِبل مخبر الجماليات البصرية في الممارسات الفنية الجزائرية لكلية اللغات الأجنبية بجامعة «عبد الحميد بن باديس» بمستغانم، وقد عرف هذا الموعد الأكاديمي الذي نظم أمس تقديم عدد من المحاضرات من طرف الدكتور بن عمر مدين بعنوان «محمد خدة ومجازات التخيل»، ومداخلة الفنان محمد ولهاصي بعنوان «فنانو مستغانم»، كما قدمت الدكتورة نادية قجال المعنونة بـ «قراءة في أعمال الفنان محمد خدة»، إضافة إلى مداخلة الدكتورة عمارة كحلي حول «الالتزام الفني في كتابة محمد خدة النقدية». فيما تحدث الدكتور عزيز موات عن «البيدات والميراث والتجاوز عند محمد خدة»، وبدوره استعرض الدكتور منصور بن شهيدة المخزون الحضاري والثقافي لمستغانم، وقدمت الدكتورة نجاة خدة من جهتها «الطبعة المنقحة من كتابات محمد خدة».

اختتم اليوم الدراسي أشغاله بمعرض فني جماعي لأساتذة قسم الفنون البصرية سليمان شريف، هنسي فاطمة، عادل الجيلالي، عبد الصدوق إبراهيم، سعيد دبلاحي ونور الدين معروف، مستحضرين أعمال ومسيرة محمد خدة، كما كان هذا الحدث فرصة لعرض فيلم وثائقي لجودت قسومة حول حياة وأعمال محمد خدة، والذي يحمل عنوان «خدة- الرمز والزيتونة»، ويحوي إهداءات أولية لحركة «لوشام» وكذلك إلى شجرة الزيتون التي تحول جذعها في كثير من الأحيان إلى مصدر إلهام لخدة. ويروي هذا العمل الفني الذي كتب له السيناريو المخرج رفقة الجامعية وأرملة الفنان نجاة خدة، خلال 90 دقيقة، حياة التشكيلي منذ طفولته بمستغانم إلى غاية وفاته

في 1991، وأوضح مخرج العمل أنه حاول من خلال هذا الوثائقي الذي يسلط الضوء على الرسام والتحات محمد خدة، أن يقدم «تكريما يطبعه نوع من الخيال»، والذي سيرفع بالتحف الفنية التي أتقن إنجازها خدة تاركا من خلالها بصمات لا تمحى. يعتبر محمد خدة أحد المراكز الأساسية للحركة التشكيلية في الجزائر المعاصرة وأحد أعمدتها التي لا تنهض دونها، وهو قبل ذلك قطب التجريدية الجزائرية بدون جدال، كما أنه مع الفنان محمد إسباخم الفنانتان الأكثر حضورا في الساحة التشكيلية العربية والعالمية، والأكثر تمثلا لحركة التجديد والحداثة، وقد ظلت لوحات خدة كل هذا الوقت تستقطب فضول الشغوفين بصهيل الألوان، وتحيل لوحاته إلى فنان أخاذ يعرف سر اللغة التشكيلية، كما تحيل إلى تجريدية مكنزة بالفنائية، وقد تفرّد هذا الفنان بأسلوبه المتميز، في توظيف الحرف العربي كعنصر تشكيلي، مستثمرا مرونته المتناهية وقابليته للتشكيل والحركة. وقد صرح في هذا السياق: «لم أستعمل الحرف أبدا من أجل الحرف نفسه، في أعماله أشكال حروف، كأنني أرفض أن أستعمل الحرف التقليدي كما هو، إنها حروف ترقص بالألوان، فتقول ما لا يقول نص بنيتها من حروف»، وحسب النقاد، يشكل محمد خدة بمفرده، مدرسة في الأسلوب التجريدي، تزواج بين جمالية التجريدية الغربية والحروفية العربية، لكن يبقى تجريد خدة أسلوبيا متميزا كل التميز بين التجريديات العربية، إذ تحولت اللوحة عنده إلى «أغنية تجريدية تنشد من يريد، فيفهمها الناظر على طريقته، وظهرت في لوحاته حروف معانيها أكبر من أشكالها»، خاصة وأنه كان يرفض أن تكون لوحاته نسخا مشوهة للواقع، أو تعبيرا فجيا يلامس السطح بدون التغلغل في عمق الذات، أنه «يستنتطق الحرف العربي»، ويترك له حرية البوح والحركة، لكي يستنفذ كل معانيه وإحالاته، كما يُخرج الطبيعية في خطوط وظلال وألوان متداخلة ومتناغمة، قد تبدو غامضة، ولكنها تفيض بالدلالات والإيحاءات وتبقى مفتوحة على كل القراءات المحتملة». ♦

« سامية شيلي

المدية احتجاج أساتذة جامعة الدكتور يحيى فارس

● احتج، أمس، العشرات من أساتذة جامعة الدكتور يحيى فارس في المدينة أمام مقر عاصمة الولاية بعد "الغموض" الذي أحاط بموعد تسلمهم للسكنات الوظيفية التي تحصلوا على مقررات استفادتهم منها منذ سنوات وكذا التجميد الذي طال السكنات الجاهزة من الحصص السكنية المخصصة لهم بموقعي زرواق ووزرة.

وفي بيان صادر عن الفرع النقابي لأساتذة التعليم العالي بجامعة المدينة، تلقت "الخبر" نسخة منه، أكد الأساتذة المحتجون أن وقفهم السلمية هي صرخة موجهة للسلطات بخصوص سكناتهم الوظيفية، مستغربين سبب "تماطل" السلطات المعنية في تسليمهم مفاتيح سكناتهم بحي زرواق (حصص 60 مسكنا) والتي انتهت الأشغال بـ48 سكنا منها بنسبة كاملة منذ سنتين، ويبقى مبرر السلطات في ذلك عدم استكمال أشغال العمارة المتبقية والتي تضم 12 مسكنا والتي بدأت الأشغال بها منذ فترة حوالي أربعة أشهر، والأمر ذاته بالنسبة للموقع الثاني ببلدية وزرة (حصص 70 مسكنا) الذي انطلقت الأشغال به منذ أكثر من أربع سنوات انتهت الأشغال بـ24 مسكنا منها بنسبة كاملة وتشهد باقي الأشغال بطنا شديدا وتوقفات عديدة تؤجل في كل مرة فرحة عائلات الأساتذة.

المدية، طهاري عبدالكريم

أساتذة جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدينة يحتجون

ب. عبد الرحيم

ما جعل قلق الأساتذة يزداد يوما بعد آخر بسبب هذه التأخر الكبير ودفعهم للاحتجاج للمرة الثانية لدى رئيس ديوان والي ولاية المدينة الذي استقبلهم يوم أمس أيضا ووعد بنقل انشغالهم للوالي.

وقال المحتجون إن صبرهم نفذ من طول انتظارهم هذه السكنات ما زاد من متاعبهم المالية، حيث يؤجر معظمهم سكنات بأثمان باهظة، كما لم يخف المحتجون أملهم في تدخل عاجل وفوري من الوالي وتمكينهم من السكنات الجاهزة، لاسيما تلك الواقعة بحي زرواق في انتظار، وكذا تسريع الأشغال القائمة بالسكنات المتبقية بذات الحي وتلك الواقعة ببلدية زرواق.

نظم أساتذة بجامعة الدكتور يحيى فارس بالمدينة صبيحة أمس وقفة احتجاجية سلمية أمام مقر الولاية وذلك بسبب تأخر الجهات الوصية وتماطلها في تسليمهم مفاتيح سكناتهم الوظيفية التي انتهت الأشغال مائة بالمائة من 48 سكنا من أصل 60 فيما يخص حصة حي زرواق فيما تبقى الأشغال جارية في السكنات الـ 12 المتبقية، فيما انتهت الأشغال من 14 وحدة سكنية أخرى من أصل 70 الواقعة ببلدية وزرة، وهو المشروع الذي انطلقت الأشغال به منذ أربع سنوات ما يعكس التماطل ويطء الوتيرة التي تطبع هذين المشروعين،

ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR

Les diplômés représentent 30% des chômeurs dans la région MENA

La récente conférence régionale organisée par le ministère de l'Enseignement supérieur, la Banque mondiale, le Centre pour l'intégration en Méditerranée et le British Council a abouti sur un ensemble constats et résolutions. Les différents intervenants ont relevé l'importance d'une gouvernance efficace dans une région de Mena où les taux de chômage des jeunes sont les plus élevés, à comparer à d'autres régions : 21% des jeunes chômeurs en Moyen Orient et 25% en Afrique du Nord. «Les diplômés de l'enseignement supérieur représentent 30% des chômeurs», ont affirmé, unanimes, experts, professeurs et universitaires. Compte tenu de cette situation, des propositions ont été faites à même d'identifier les options alternatives de politiques permettant «l'amélioration de la gouvernance» ainsi que l'assurance qualité dans l'enseignement supérieur, voie primaire vers des économies et des sociétés «concurrentes». Il est également question de développer, d'une part, les compétences dans divers domaines tels que la planification institutionnelle, l'évaluation de la performance, la gestion financière et l'internationalisation.

D'autre part, les intervenants ont mis en exergue la nécessité de planifier stratégiquement pour attirer la participation de représentants institutionnels de la région Mena ne participant pas encore dans le projet, et



explorer les synergies potentielles entre les programmes et faciliter les connexions entre les initiatives. Aussi la conférence a été l'occasion pour le réseau de 113 établissements d'enseignement supérieur de partager et de discuter les meilleures pratiques et les succès qu'ils ont rencontrés dans l'introduction de mesures visant à développer la gouvernance institutionnelle. Il est également question de mettre en place la 2^e version de la carte de positionnement de la gouvernance des universités. Cette carte d'identification axée sur la qualité, le management de l'université, son ouverture sur l'environnement social et économique, son finance-

ment et l'audit, a permis à 22 universités algériennes de se positionner par rapport à ces critères.

Pour M. Tahar Hadjar, ce programme vient à point nommé pour «nous permettre de réformer le secteur, le moderniser et consolider la qualité d'enseignement». Il explique que les réunions cycliques qu'organise la Banque mondiale faciliteront l'adaptation aux nouvelles pratiques du terrain, la formation de la ressource humaine des universités. De son côté, le responsable de la Banque mondiale, Shantayanan Deva- rajan, relève le paradoxe des universités du MENA qui jadis alimentaient les meilleurs universités mondiales par de brillants étudiants, avant de ne vivre de nos jours une faiblesse en matière de formation. «Seule une université du Mena, dit-il, figure parmi les 500 meilleures soumises au classement mondial.»

Par ailleurs il convient de préciser que la conférence est organisée conjointement par le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, et de prestigieux organismes, tels que la Banque mondiale et le ainsi que d'autres experts internationaux et partenaires, notamment le British Council, l'UNESCO et l'Association des universités arabes.

Fouad Irnatene

Tahar Hadjar

Le gouvernement déterminé à organiser le champ de la formation supérieure privée



Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Tahar Hadjar, a affirmé samedi à Alger la détermination du gouvernement d'organiser et de réglementer le champ de la formation supérieure privée. Lors de la conférence nationale des universités, M. Hadjar a indiqué que le "gouvernement a décidé de mettre en place une commission interministérielle chargée de faire le diagnostic de la situation prévalant actuellement dans les entités qui activent sans agrément délivré par une instance habilitée les invitant à se conformer aux dispositions du cahier des charges sous peine d'interdiction d'activité". Le ministre a souligné à ce propos que "le cahier des charges relatif à la création d'établissements privés de for-

mation supérieure vient d'être révisé afin de clarifier certaines de ses dispositions et de faciliter sa lisibilité, outre l'installation d'une commission au niveau de l'administration centrale chargée d'examiner les demandes d'agrément en vue de la création d'établissements d'enseignement supérieur privés".

S'agissant de la révision des statuts des établissements de l'enseignement supérieur, le ministre a affirmé que le gouvernement avait adopté les statuts type de l'école supérieure, précisant que ces statuts englobaient aussi bien les écoles supérieures du secteur que celles dépendant d'autres départements ministériels, dont la tutelle pédagogique relève du ministère de l'Enseignement supérieur.

Rentrée universitaire 2016-2017

Réception de 100.000 places pédagogiques

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Tahar Hadjar a annoncé samedi à Alger que quelque 100.000 places pédagogiques seront réceptionnées pour la prochaine rentrée universitaire 2016-2017. "Quelque 100.000 places pédagogiques seront réceptionnées lors de la prochaine rentrée universitaire pour porter la capacité globale du réseau national à près de 1.40.000 places pédagogiques", a précisé M. Hadjar à l'ouverture de la conférence nationale des universités. "55.000 nouveaux lits seront également livrés au secteur portant les capacités des œuvres universitaires à plus de 700.000 lits", a ajouté M. Hadjar. Le ministre a précisé que dans l'objectif de renforcer les capacités d'encadrement pédagogique et scientifique, "le secteur prévoit plus de 5400 nouveaux postes budgétaires au recrutement des nouveaux enseignants chercheurs". S'agissant du système d'orientation

des nouveaux bacheliers, M. Hadjar a affirmé que ce secteur envisageait "d'amorcer, à partir de cette année la réforme du système d'orientation pédagogique", rappelant à ce propos que la fiche de vœux qui englobait initialement dix choix a été réduite à seulement six afin de permettre une meilleure concentration de l'étudiant sur les filières et les spécialités qu'il désire réellement". Il a également rappelé qu'il "ambitionne dans ce domaine à instaurer un système d'orientation qui s'appuie sur des critères intangibles qui permettent au nouveau bachelier de connaître dès les phases pré-universitaires les conditions d'accès à telle ou telle filière". Le ministre a souligné dans ce sens que le secteur avait "abandonné, cette année, la version papier de la circulaire ministérielle qui réglemente l'opération d'inscription préliminaire et d'orientation ainsi que le guide de l'étudiant, au profit de la version électronique, plus attractive, interacti-

ve et facilite la consultation et le téléchargement des sites web". Les inscriptions définitives se feront à travers un système informatisé appelé "progress" développé en collaboration avec l'Union européenne, a-t-il ajouté. Ce système englobe également toutes les opérations pédagogiques, administratives et financières de l'établissement universitaire y compris les ressources humaines et les parcours professionnels des enseignants et des employés, a encore souligné le ministre. A propos de l'amélioration du niveau des œuvres universitaires, M. Hadjar a affirmé qu'une conférence nationale dédiée aux œuvres sociales sera organisée dans le cadre d'une vision réformatrice des modes de financement et de gestion insistant sur la nécessité de promouvoir et d'accompagner les initiatives de création de clubs scientifiques et culturels par les étudiants afin de leur permettre d'exprimer leur capacité et leur talent.

«Organiser le champ de la formation supérieure privée»

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Tahar Hadjar, a affirmé que le gouvernement est déterminé à organiser et de réglementer le champ de la formation supérieure privée. Lors de la conférence nationale des universités, M. Hadjar a indiqué que le «gouvernement a décidé de mettre en place une commission interministérielle chargée de faire le diagnostic de la situation prévalant actuellement dans les entités qui activent sans agrément délivré par une instance habilitée les invitant à se conformer aux dispositions du cahier des charges sous peine d'interdiction d'activité». Le ministre a souligné à ce propos que «le cahier des charges relatif à la création d'établissements privés de formation supérieure vient d'être révisé afin de clarifier certaines dispositions et de faciliter sa lisibilité, outre l'installation d'une commission au niveau de l'administration centrale chargée d'examiner les demandes d'agrément en vue de la création d'établissements d'enseignement supérieur privés». S'agissant de la révision des statuts des établissements de l'enseignement supérieur, le ministre a affirmé que le gouvernement avait adopté les statuts type de l'école supérieure, précisant que ces statuts englobaient aussi bien les écoles supérieures du secteur que celles dépendant d'autres départements ministériels, dont la tutelle pédagogique relève du ministère de l'Enseignement supérieur. Dix écoles préparatoires seront transformées en écoles supérieures et trois annexes en centres universitaires, a annoncé, le premier responsable du secteur, affirmant que que les «annexes universitaires de Barika (Batna), Maghnia (Tlemcen) et Aflou (Laghouat) seront transformées en centres universitaires, outre le renforcement du réseau des Instituts des sciences et technologies appliqués (ISTA) par l'ouverture de quatre autres nouveaux points aux universités d'Oran 1, Blida 1, Constantine 1 et Tlemcen. Ces instituts, a-t-il dit, assurent une formation, dans le premier cycle, qui est conçue en collaboration avec l'environnement économique et social et sera sanctionnée par une licence à haute employabilité. En application des recommandations de la conférence nationale des universités tenues en janvier dernier, il a été convenu de lancer 6 nouveaux parcours de formation à distance dans les masters sciences de la nature et de la vie et technologie à l'université Houari- Boumediene de Bab Ezzouar, des sciences économiques commerciales et sciences de gestion à l'université Alger 3, de droit à l'université de Constantine et enfin, de langue et lettres arabes aux universités d'Oran 1 et Blida 1, a-t-il poursuivi. En ce qui concerne la formation doctorale, le premier responsable du secteur a souligné l'adoption d'un nouvel arrêté ministériel qui prévoit une année préparatoire et une grille d'évaluation de la soutenance de thèse de doctorat.

Soumia L.

Rentrée universitaire 2016-2017

Réception de 100 000 places pédagogiques

■ Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Tahar Hadjar, a annoncé, samedi à Alger, que quelque 100 000 places pédagogiques seront réceptionnées pour la prochaine rentrée universitaire 2016-2017.

Par Maya Gh.

«**Q**uelque 100 000 places pédagogiques seront réceptionnées lors de la prochaine rentrée universitaire pour porter la capacité globale du réseau national à près de 1 400 000 places pédagogiques», a précisé M. Hadjar à l'ouverture de la conférence nationale des universités. «55 000 nouveaux lits seront également livrés au secteur, portant les capacités des œuvres universitaires à plus de 700.000 lits», a ajouté M. Hadjar. Le ministre a précisé que dans l'objectif de renforcer les capacités d'encadrement pédagogique et scienti-

fique, «le secteur prévoit plus de 5 400 nouveaux postes budgétaires au recrutement des nouveaux enseignants chercheurs». S'agissant du système d'orientation des nouveaux bacheliers, M. Hadjar a affirmé que ce secteur envisageait «d'amorcer, à partir de cette année la réforme du système d'orientation pédagogique», rappelant à ce propos que «la fiche de vœux qui englobait initialement dix choix a été réduite à seulement six afin de permettre une meilleure concentration de l'étudiant sur les filières et les spécialités qu'il désire réellement». Il a également rappelé qu'il «ambitionne dans ce domaine à instaurer un système d'orientation qui s'appuie sur des critères intangibles qui permettent au nouveau bachelier de connaître dès les phases pré-universitaires les conditions d'accès à telle ou telle filière». Le ministre a souligné, dans ce sens, que le secteur avait «abandonné, cette année, la version papier de la circulaire ministérielle qui régleme l'opération d'inscription préliminaire et d'orientation ainsi que le guide de l'étudiant, au profit de la version électronique, plus attractive, interactive et facilite la consultation et le téléchargement des sites web». Les inscriptions définitives se feront à travers un système informatisé appelé «progress» développé en collaboration avec l'Union européenne, a-t-il ajouté. Ce système englobe également toutes les opérations pédagogiques, administratives et financières de l'établissement univer-



sitaire y compris les ressources humaines et les parcours professionnels des enseignants et des employés, a encouragé souligné le ministre. A propos de l'amélioration du niveau des œuvres universitaires, M. Hadjar a affirmé qu'une conférence nationale dédiée aux œuvres sociales sera

organisée dans le cadre d'une vision réformatrice des modes de financement et de gestion, insistant sur la nécessité de promouvoir et d'accompagner les initiatives de création de clubs scientifiques et culturels par les étudiants afin de leur permettre d'exprimer leur capacité et leur

talent. A cette occasion, il a appelé les directeurs des universités à veiller au «prolongement de l'ouverture des bibliothèques universitaires jusqu'à 20h00». «Et pourquoi pas jusqu'à 22h00 dans les grandes villes universitaires», a-t-il ajouté. M. Gh./APS

M. HADJAR

Révision du cahier des charges relatif à la création d'établissements privés de formation supérieure

Le ministre de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Tahar Hadjar, a annoncé que "le cahier des charges relatif à la création d'établissements privés de formation supérieure vient d'être révisé afin de clarifier certaines de ses dispositions et de faciliter sa lisibilité. D'autre part, le ministre a indiqué que cette révision vient en plus de l'installation d'une commission au niveau de l'administration centrale chargée d'examiner les demandes d'agrément en vue de la création d'établissements d'enseignement supérieur privés". C'est ainsi que le ministre a précisé lors de la conférence nationale des universités, que le "gouvernement a décidé de mettre en place une commission interministérielle chargée de faire le diagnostic de la situation prévalant actuellement dans les entités qui activent sans agrément délivré par une instance habilitée les invitant à se conformer aux dispositions du cahier des charges

sous peine d'interdiction d'activité". A noter au passage que le ministère de l'Enseignement supérieur n'a pas du tout vu d'inconvénient à l'ouverture d'instituts privés, à condition qu'une telle entreprise soit conforme au cahier de charges arrêté à cet effet. Ainsi donc les établissements privés qui se prétendent des établissements de formation supérieure, ne sont pas agréés pour ce mode de formation, ce qui voudrait dire que leurs diplômes ne sont pas "reconnus par l'Etat". A titre d'exemple, il faut bien faire la différence en matière d'agrément. Car, plusieurs établissements privés prétendant offrir une formation supérieure ont, certes, reçu l'agrément du ministère de la formation professionnelle, selon un cahier de charges qui définit leur champs d'action qui n'a rien à voir avec le secteur de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique. Pour le ministère de l'Enseignement supérieur, ces établissements sont "hors la loi". Et justement

dans la perspective de remédier à cette situation, le ministre de l'Enseignement supérieur a affirmé donc la détermination du gouvernement d'organiser et de réglementer le champ de la formation supérieure privée. En ce qui concerne la révision des statuts des établissements de l'enseignement supérieur, le ministre a assuré que le gouvernement avait adopté les statuts-type de l'école supérieure. Et le ministre n'a pas omis d'ailleurs de préciser dans ce même ordre d'idées que ces statuts englobaient aussi bien les écoles supérieures du secteur que celles dépendant d'autres départements ministériels, dont la tutelle pédagogique relève du ministère de l'Enseignement supérieur. Quant au projet de statuts-type de l'université, le ministre a affirmé qu'il "est en phase de préparation et après sa validation par les structures compétentes du secteur, il sera déposé au secrétariat général du gouvernement". Ces statuts portent en outre sur l'éthique et la déontologie uni-

versitaires comme moyen de lutte contre les manifestations de comportements négatifs dans les campus universitaires comme le phénomène de plagiat dont un texte réglementaire définissant les modalités de son traitement vient d'être adopté par le secteur. Le ministre a ajouté, dans ce sens que le dispositif réglementaire lié aux statuts vise à assurer un enseignement de qualité et à instaurer une relation avec l'environnement économique et social. Par ailleurs et concernant la question de l'équivalence des diplômes étrangers aux diplômes algériens, M. Hadjar a rappelé que "les dossiers ont été simplifiés" et qu'un projet de décret exécutif a été élaboré dans ce sens. Enfin, il est très important de préciser que les diplômes décernés par les établissements universitaires étrangers qui ne répondent pas aux critères pédagogiques et scientifiques définis par la tutelle "ne sont ni reconnus ni homologués".

Saïd B.

HADJAR VEUT RÉGLEMENTER L'UNIVERSITÉ PRIVÉE



LE MINISTRE de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique, Tahar Hadjar, a affirmé la détermination du gouvernement d'organiser et de réglementer le champ de la formation supérieure privée. Lors de la Conférence nationale des universités, M. Hadjar a indiqué que le « gouvernement a décidé de mettre en place une commission interministérielle chargée de faire le diagnostic de la situation prévalant actuellement dans les entités qui activent sans agrément délivré par une instance habilitée les invitant à se conformer aux dispositions du cahier des charges sous peine d'interdiction d'activité». Le ministre a souligné à ce propos que « le cahier des charges relatif à la création d'établissements privés de formation supérieure vient d'être révisé afin de clarifier certaines de ses dispositions et de faciliter sa lisibilité, outre l'installation d'une commission au niveau de l'administration centrale chargée d'examiner les demandes d'agrément en vue de la création d'établissements d'enseignement supérieur privés».



La passivité de la tutelle

Le milieu des œuvres universitaires est secoué ces derniers temps par des scandales à répétition dans divers domaines de la gestion et de la vie des étudiants à travers plusieurs directions de DOU.

Le dernier en date remonte à la semaine écoulée où la Résidence universitaire (2) Ben Aknoun rattachée à la DOU Alger-Centre a été le théâtre de violences et de brutalités indescriptibles à l'intérieur du campus entre étudiants affiliés à des organisations estudiantines en grève depuis un mois, d'une part, et des responsables de résidences et un groupe de syndicalistes lésé, d'autre part, qui se sont organisés en bande de vendetta, semant désordre et blessures parmi les étudiants, et ce, à quelques mètres du siège de la direction générale de l'ONOU.

UNIVERSITÉ KASDI MERBAH D'OUARGLA)

Les étudiants africains s'imposent devant leurs camarades algériens



Quand des ouvriers subsahariens parlent de racisme et de xénophobie qui rend de plus en plus difficile la vie en Algérie pour ces réfugiés économiques, des étudiants issus de ces pays tiennent un discours plus rassurant et plus objectif.

Certains d'entre eux semblent plus reconnaissants envers le pays qui leur a offert la possibilité de faire des études supérieures qu'ils n'ont pas eu la chance d'accomplir dans leur propre pays. L'université d'Ouargla compte actuellement 128 étudiants subsahariens venant du Mali, du Niger, du Tchad, du Burundi, de Mauritanie et du Sahara occidental. Ces étudiants sont orientés vers les universités algériennes dans le cadre des accords bilatéraux entre les pays du continent noir et auxquels l'Algérie offre des bourses d'études destinées aux meilleurs bacheliers. Nigériens, originaires de Zinder au sud-est du Niger et à 1910 Km de Ouargla, Talba Garba, Nasifudeen et Salihou ont effectué leur cursus à l'université Kasdi Merbah.

Le premier a été classé major de sa promotion avec une moyenne générale de 14,25. Au début, l'Algérie n'était pas un choix pour lui, « j'ai des amis qui ont été bénéficiaires d'une bourse au Maroc, d'autres ont pu accéder à des bourses européennes, ce sont les plus chanceux qui vont en France, en Belgique ou en Grand Bretagne ». Des regrets ? Finalement non tout compte fait dit-il. « Je dirais même que contrairement à beaucoup de mes compatriotes qui ont effectué leur cursus universitaire dans les villes du nord de l'Algérie, je ressens parfaitement la dimension africaine du sud algérien ».

Dans son parcours terrestre jusqu'à sa ville d'origine Zinder, les paysages, l'architecture, le faciès des gens, l'artisanat évoquent pour lui une origine et une culture communes. « Je me sens nullement dépaycé. »

Notre étudiant a beaucoup d'amis dans la communauté subsaharienne mais aussi parmi les noirs algériens. Un réconfort quand on sait que certains étudiants sont rejetés par les autochtones ailleurs. « Ouargla offre l'avantage d'être une ville carrefour où des subsahariens de tous pays se croisent, se parlent et partagent des choses, des informations », explique Nasifudeen, un autre subsaharien installé à Ouargla.

Les étudiants africains expriment franchement des difficultés à s'adapter au contexte social et culturel du pays. Des difficultés linguistiques notamment mais aussi des mœurs différentes et surtout une adaptation alimentaire très pénible surtout la première année. Ils ont également quelques soucis d'ordre financier vu la faiblesse de leurs moyens, étant issus de catégories pauvres de la société. Ils comptent beaucoup sur la solidarité intercommunautaire affirme l'un d'eux.

Mais comment perçoivent-ils les Algériens ?

L'Algérien a-t-il gardé une dimension africaine à leurs yeux ? La question est gênante. Elle suscite des sourires et visiblement une peur de froisser ou de mal à s'exprimer. Pour Talba Garba, « la dimension africaine n'est pas clairement affichée et exprimée, mais elle ne saurait échapper à l'œil observateur. À Touggourt par exemple, j'ai eu l'agréable surprise de découvrir des objets traditionnels et des ustensiles très ressemblants à ceux que nous avons au Niger et qu'on retrouve aussi au Mali ».

Le point commun indéniable reste la religion musulmane, une identité commune pleinement partagée et qui renforce le sentiment d'appartenance à une même communauté semble-t-il.

Le plus amusant est que même quand ils ne sont pas musulmans pratiquants, les Algériens observent leurs hôtes et s'étonnent de les voir accomplir certains rituels comme les ablutions à chaque prière. C'est un fait qui a frappé l'imaginaire collectif local par rapport au respect des préceptes de l'Islam, souvent bien mieux que les Algériens eux-

mêmes dont certains relèvent avec respect des qualités morales qui se font rares de nos jours comme la droiture, l'honnêteté, le respect de la hiérarchie et la perfection professionnelle. Dans le volet gastronomique, de vraies difficultés ont imposé aux étudiants subsahariens de se constituer en groupes pour pouvoir s'acquitter de quelques achats et faire une cuisine commune.

Et si le couscous sauve quelque peu la mise avec les pâtes et le riz, les mets liquides posent un vrai problème à la bouche subsaharienne raconte Salihou vu que les plats africains sont à base de céréales, de maïs ou de riz constituant des bouillies consistantes et concentrées avec du lait de vache et des sauces très réduites à base de viandes blanches et rouge ou du poisson qui accompagnent généralement ces bouillies. Pour les Nigériens, le « Tô », plat national commun à la sous-région ouest africaine n'a rien à voir avec l'aassida locale. Il est préparé à base de farine de mil, de sorgho ou de maïs dilué dans de l'eau froide et cuit jusqu'à obtention d'une bouillie solide. « Ça se mange avec le « Baobab » qui est une sauce avec beaucoup de viande de bœuf et de gombos, le tout est ensuite arrosé de beurre de vache frais » affirme Salihou, un autre étudiant nigérien. Le facteur commun entre ces étudiants est l'importance des distances les séparant des leurs, pour notre major de promotion, il faut parcourir 1910 Km pour arriver à Zinder.

L'itinéraire est le suivant : Ouargla Tamanrasset sur 1500 Km puis Tamanrasset-In Guezzam et Assamaka, le premier village frontalier nigérien sur 500 Km. Il se taille ensuite 210 Km jusqu'à Arlit qui est la première grande ville nigérienne et à partir de là il lui faut encore 700 autres Kilomètres vers le centre-est pour atteindre Zinder sur les frontières nigériennes.

C'est une grande ville qui compte plus deux millions d'habitants, essentiellement des Haoussas, des Kanuri, des Toubous, des Arabes et des Touaregs. Une ville cosmopolite « très différente de Ouargla » dit Talba.

M. D.

La sage solution au problème du Bac 2016

Par Boutouma Farid*

Notre pays passe par une dure épreuve, suite à la fuite des sujets du bac, mais à tout problème existe une solution. En effet, le secteur de l'Éducation nationale ne mérite pas cette risée, ni ces fits croisés contre sa première responsable. Il faut reconnaître que les responsables actuels ont mis en place de nouvelles approches et méthodes de travail qui ne placent pas à tout le monde. Les opposants aux réformes ont tout fait pour stopper ce projet. Les ennemis de la transparence et du progrès sont allés plus loin. Ils ont mis en marche la machine du mal et de la discorde. Nous savons, tous, que l'épreuve du bac a une portée, beaucoup plus politique et qu'elle offre une image de la crédibilité de l'État. Les ennemis de la paix et du développement ont tenté une seconde attaque pour déstabiliser le pays, en faisant sortir les sujets d'une épreuve cruciale pour toute l'Algérie. Cependant, Dieu est juste et Il souffle à ses fidèles des solutions. Le bac 2016 ne sera pas annulé et la correction se fera comme d'habitude. Les parents et les candidats n'ont rien à craindre.

Les candidats auront les notes obtenues.

Aucun candidat ne sera lézé. Seul que les bacheliers de cette année vont passer un test pour accéder aux facultés choisies. Un second examen sera proposé, à la prochaine rentrée universitaire.

Les bons élèves n'auront aucun souci à se faire du moment que les questions seront à la portée de ceux qui ont bossé, durant toute l'année. Les bacheliers par la fraude auront un second barrage. Ils ne pourront répondre aux questions proposées du moment qu'ils n'ont pas le niveau recherché. Les parents d'élèves n'ont aucune crainte à formuler du moment que la main de la justice divine va rattraper les non méritants des Facultés de médecine ou des Ecoles supérieures de l'enseignement, du moment qu'ils ne pourront obtenir la moyenne, pendant ces épreuves qui valideront leur niveau réel.

Les parents d'élèves n'ont pas à s'inquiéter de l'avenir de leur progéniture. Toutes les mesures seront prises pour que le bac reprenne sa crédibilité. Un bachelier qui n'a pas de bagages va tourner en rond à l'université du moment que les enseignants universitaires vont durcir le ton, pendant la prochaine rentrée universitaire. Un second filin sera mis en marche pour stopper tous les in-

trus qui ne méritent pas ce filin. Notre pays vit une crise économique et un second tour de baccalauréat n'arrangera ni les enseignants, ni les parents, ni les candidats qui vivent sous la hantise de l'annulation. Pour quoi pénaliser ceux qui ont filiné, durant toute une année, à cause d'une conspiration beaucoup plus politique. Tout le personnel de l'Éducation nationale mérite un repos pour l'entame du mois du jeûne. Il ne faut pas trop dramatiser la situation. Les responsables de ce crime seront punis et l'État a les moyens et ne lésine pas quand il s'agit de l'atteinte à son image. Des enquêtes sont ouvertes et les coupables seront cloués. Nous invitons les responsables syndicaux à faire preuve de sagesse et d'adhérer à cette proposition qui calmera les esprits et qui nous évitera des débordements. Nous savons, tous, qu'une annulation de cette épreuve ne peut pas être la juste solution. De cette manière nous allons pénaliser surtout ceux qui ont bossé et qui méritent le repos et des vacances. Pour finir, nous dirons que cette fuite de sujets ne peut pas plier la volonté d'une nation qui croit que cette vie n'est qu'une suite de tests et que peut réussir nous sommes obligés de rester serènes, calmes et foy-

jours écouter les propositions qui nous éviteront les casses et les impaires. Nous n'avons pas le choix devant de telles situations. Des gens malhonnêtes ont tenté de semer la panique et de nuire à notre image de marque. Mais à tout obstacle une issue. Nos enfants qui ont travaillé, durant l'année scolaire, n'ont aucun souci à se faire du moment qu'ils auront leur bac et les spécialités désirées. Quant aux fraudeurs, ils auront un bac invalide qui n'ouvre aucune spécialité. Les coupables vont trouver la porte de la sortie des universités. C'est juste une affaire de temps. Du fond du cœur, nous prions le Maître des deux mondes à nous venir en aide et à nous déjouer les plans de ceux qui conspirent et qui désirent nous faire du mal. Notre Algérie était et demeure sompneuse, forte et calme et ce n'est pas une fuite de sujets de bac qui va la plier. Nous avons confiance en ce peuple formidable qui sait que son seul capital reside son unité. Personne ne peut nous vaincre, ni nous menacer si nous accomplissons nos tâches comme il faut. Soyons honnêtes et le reste c'est à Dieu de nous protéger et de nous aider à vaincre ceux qui ont des cœurs malades et qui prétendent qu'ils sont nos amis et nos camarades.

Prousteur*

UNIVERSITÉ

La refonte des études médicales en réflexion

Des travaux de réflexion ont été entamés par le ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique avec les doyens et professeurs des Facultés de médecine pour revoir l'ensemble du système régissant les études médicales.

Naouel Boukir - Alger (Le Soir) - La refonte de ces études a fait l'objet de quatre ateliers/réunions depuis janvier 2016 entre ces parties prenantes. Pourquoi restructurer le régime aujourd'hui ? La mise à jour a même trop tardé pour le corps professoral médical. Les raisons sont manifestement évidentes, a déclaré le professeur Necib Berber, doyen de la Faculté de médecine de Tlemcen.

Son exposé lors de la conférence nationale des universités, samedi dernier, en a fait état précisément. Il y a lieu de savoir que les textes régissant la médecine datent de plus

de 45 ans. Soit établis durant la période postindépendance, quand l'Algérie était en pénurie de médecins et de compétences médicales. Si le volet juridique archaïque est, effectivement, l'une des plus importantes entraves à la modernisation du secteur, il va sans dire que les indicateurs épidémiques et démographiques récents de l'époque diffèrent de pied en cap avec ceux d'aujourd'hui.

Le diabète, l'hypertension, le cancer, l'Alzheimer et d'autres maladies du siècle étaient encore très peu connues dans les années 1970, a signalé le professeur. Or, elles se



Necib Berber.

répandent de plus en plus dans l'Algérie d'aujourd'hui et elles nécessitent incontestablement «une considération particulière». Ce n'est pas le

cas dans les universités de médecine actuellement qui n'y consacrent pas de modules spécifiques. Outre ces causes, la pédagogie et les dispositifs d'enseignement ont également évolué, a précisé le doyen.

Concrètement, la réflexion en cours au ministère examine un ensemble de commissions traitant de l'utilisation des établissements universitaires et de la validation des terrains de stages hors CHU, puisque ceux-ci ne sont pas en mesure d'accueillir des centaines d'étudiants en plus des patients. Pour des raisons pratiques, pédagogiques mais aussi éthiques.

L'architecture du cursus va également être revue, que ce soit pour l'organisation, l'évaluation ou la durée des études, a précisé le professeur N. Berber. Evidemment, les concerta-

tions lors des réunions précédentes concernent, en plus, l'allègement, la psychologie clinique, l'hygiène hospitalière, la simulation médicale ou encore d'autres modules qui vont être intégrés aux études médicales.

Pour le professeur, il est également nécessaire d'introduire et de généraliser le tutorat au premier cycle. Il recommande parallèlement la modernisation pédagogique avec «une utilisation intensive des TIC». Selon lui, «le concours du résidanat ne doit pas être impératif et le choix de tous».

En rajoutant que c'est, d'ailleurs, tout l'intérêt de l'intégration de formations professionnalisantes. «Il est temps que le médecin généraliste retrouve sa place dans la société et dans le système de santé», conclut-il.

N. B.

Institut national du rein (Blida) :

L'arrêté ministériel élaboré, entrée en service incessamment

L'arrêté ministériel relatif à la création et au fonctionnement de l'institut national du rein et de la greffe rénale de Blida a été élaboré «récemment» et son entrée en service se fera incessamment, a indiqué, samedi, le directeur de la Santé et de la Population de la wilaya. Cet institut est rattaché au CHU Frantz Fanon sti-

pule l'arrêté en question et sera spécialisé dans une première étape à seulement l'activité de greffe rénale, a précisé, à l'APS, M.Ahmed Djemai, ajoutant que «le personnel en place s'attèle actuellement à l'installation des équipements».

Le même responsable a assuré, en outre, que l'ensemble des

moyens humains et matériels nécessaires au fonctionnement de l'institut sont disponibles. «Cet établissement de santé publique fonctionnera sans difficulté aucune et les malades en attente de greffe rénale seront traités conformément aux normes internationales en la matière», a-t-il affirmé. Une liste d'attente de 200 malades

est déjà établie. «Tous les patients bénéficieront des soins adéquats dès l'entame de l'activité de l'institut dans les tout prochain jours», a-t-il encore indiqué.

L'institut national du rein et de la greffe rénale, unique en son genre à l'échelle africaine, et dont le projet a été initié en 2001 par le président de la Ré-

publique, Abdelaziz Bouteflika, qui avait procédé à la pose de sa première pierre en 2006, a été doté d'une enveloppe de réalisation de près de trois (3) milliards de dinars. Sa mise en service a été reportée à maintes reprises en raison de l'absence d'un cadre juridique lié à sa création officielle et son fonctionnement, rappelle-t-on.

TIZI OUZOU

Un bus prend feu devant l'université

Un bus de transport de voyageurs a pris feu hier aux abords de l'entrée principale de l'université Mouloud-Mammeri de Tizi-Ouzou Hasnaoua 1 aux environs de midi sans faire de dégâts. L'incident, provoqué par une panne technique, a causé cependant une grande frayeur parmi la foule présente sur les lieux en ce moment de la journée. Parmi les voyageurs qui s'y trouvaient, on ne signale aucun blessé. Alertés par l'épaisse fumée qui se dégageait du moteur, tous sont descendus précipitamment.

A noter aussi que l'arrivée sur les lieux des éléments de la Protection civile a permis d'éteindre le feu avant qu'une éventuelle explosion de carburant ne fasse écho, provoquant plus de peur que de mal. La circulation a repris son cours normal quelques minutes après que le bus ait été écarté.

K.B

Jijel

Aucune forme de squat des plages ne sera tolérée

AUCUNE FORME de squat des espaces publics ne sera tolérée, a averti le wali de Jijel, Larbi Merzoug, en donnant le coup d'envoi de la saison estivale sur la plage Kotama, dans le centre de la ville. Le chef de l'exécutif local, en visitant les expositions présentées sur l'esplanade de cette promenade sur la mer, a mis en garde contre toute forme d'exploitation d'espaces publics, de squat des plages pour la location de parasols, tentes, invitant les services de sécurité à sévir contre les contrevenants. Bien avant le lancement officiel de la saison estivale, les citoyens ont constaté le new look conféré aux plages et aux abords le long des routes, où les gardiens autoproclamés des parkings semblent avoir disparu. Les précédentes saisons ont été un vrai cauchemar pour nombre de visiteurs et estivants qui n'ont de cesse dénoncé cette situation de racket organisé au grand jour. Les autorités de la wilaya, après une visite des stands montés sur cette esplanade, ont assisté ensuite à un exercice de manœuvre de sauvetage d'un noyé, organisé par les éléments de la Protection civile. Une fantasia avec des barouds a agrémenté l'ouverture de cette manifestation qui a attiré un nombreux public, a-t-on constaté. La plage populaire de Kotama (ex-Casino), qui reçoit chaque été des milliers d'estivants, a également abrité les jeux sportifs universitaires avec la participation de plusieurs universités du pays.

L.O./Agences